كلمة

معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل

رئيسة مجلس النواب

أمام منتدى دراسات الرابع

"استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي: التحديات والفرص"

21-23 يونيو 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

معالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى الموقر

معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء الموقر

سعادة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة الموقر

أصحاب السعادة.. الحضور الكرام .. السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته ،،،

يطيب لي مشاركتكم في هذا المنتدى المهم، الذي يتناول موضوعا مفصلياً يتعلق باستراتيجيات الأمن الغذائي، وهو ملفٌ ينبغي أن لا نغفلَ عنه إطلاقاً، وأن نضعهُ ضمن أولويات برامجنا واستراتيجياتنا لارتباطه المباشر ببقاء الجنس البشري، فعندما يطرحُ ملف الأمن الغذائي على محك الهواجس والمخاوف، فإن ذلك يلقي بظلاله على كافة الملفات الحيوية في العالم، ويترك آثاره العميقة على قطاعات الصحة والتعليم والطاقة والأمن والمال وغيرها، وينذرُ بمآلاتٍ سلبية للتطلعات التنموية، فالأمن الغذائي لا يساوي الحياة فحسب، بل هو الحياة بعينها.

السيدات والسادة،

إن مملكة البحرين، وبفضل من الله سبحانه وتعالى، تحظى بقيادةٍ حكيمةٍ، صاغتْ مساراً آمناً، وشكلتْ أدبياتها وتوجيهاتها السامية مرجعاً شاملاً لبرامج عمل دولة المؤسسات والقانون، فكان لها هذا الاستقرار الذي يتلمسُ أبناء المجتمع البحريني تأثيراتهِ في كافة المجالات، فما استجدَّ ظرف استثنائي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، إلا وجدنا لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، الأطروحات الاستباقية، والرؤى الثاقبة، والاستشرافات المستقبلية المدروسة والدقيقة، التي تضع الوطن في سكةِ الاستقرار والنماء والإزدهار.

وإن ما تناولهُ جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، في سياقِ انفتاحِ مملكة البحرين على سبلٍ أرحبَ للأمن الغذائي من أجل الارتقاء بجودة حياة الإنسان، أنتجت حالة التوازن التي شهدناها خلال أزمة كورونا "كوفيد – 19"، وعززت من الإمكانيات الوطنية بتمكين الحصول على غذاء آمنٍ وكافٍ، وفي متناول الجميع.

ومما لا شك فيه أن التوجيهات الملكية الساميةِ في هذا الإطار، تضعنا أمام مسؤولية وطنيةِ جسيمة و دائمة، تستدعي أن تتضافر الجهود من أجلها، حيث أكد جلالته – أيده الله – ضمن الخطاب السامي في افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الحالي بضرورة التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لتوجيه رؤوس أموال المؤسسات

الاستثمارية الحكومية والخاصة إلى المجالات التنموية ذات القيمة المضافة، والتي أثبتت الأزمة الصحية أهمية وجدوى تطويرها، ويأتي ملف تأمين الاكتفاء الغذائي على رأس تلك المجالات والأولويات.

وبهذه المناسبة لابد من الإشادة بجهود الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، في الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي، وترجمة تطلعات جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، في العمل لتنفيذ مشروع الإنتاج الوطني للغذاء، عبر تخصيص مواقع متعددة للاستزراع السمكي والإنتاج النباتي، وتطوير القدرات الوطنية في مجال الصناعات الغذائية ورفع نسبة الإنتاج الوطني، والحفاظ على خبرة أصحاب المهن، وإشراكهم في إنجاح المشاريع الوطنية.

السيدات والسادة ،،

إننا في مجلس النواب جعلنا من التوجيهات الملكية السامية منهاج عمل وطني برلماني، فمنحنا ملف الأمن الغذائي المساحة المستحقةَ من الاهتمام، ومضينا قُدما في سن التشريعات وتطوير القوانين، وتفعيل الأدوات الرقابية والتشريعية على أوسع نطاق، لتصب في مصلحة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجالات الغذاء والاستزراع السمكي والثروة البحرية والقطاع الزراعي، من أجل رفع نسبة الإنتاج المحلي وزيادة

الإيرادات غير النفطية وتحقيق الأمن الغذائي، حيث ناقش مجلس النواب في هذا الإطار أكثر من ستينَ موضوعاً بين مشروعات و اقتراحات وأسئلة برلمانية في الفصل التشريعي الحالي.

وإننا عاقدون العزمَ على مواصلةِ الجهود، والبناء على التراكمات المتحققة من الإنجازات والنتائج الطيبة، عبر التعاون البناء مع السلطة التنفيذية، للسعي إلى تطوير العمل المستدام والمتكامل للأمن الغذائي، وتوظيف الوسائل التكنولوجية والتقنية الحديثة، وابتكار الحلول لزيادة الفرص والتغلب على التحديات، وتأمين مصادر الغذاء من خلال الاستعانة بأفضل السبل والآليات، وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية للاستفادة والانفتاح على تجارب وخبرات الدول الشقيقة والصديقة، بما يؤدي لتحقيق النتائج والأهداف الوطنية المرجوة.

السيدات والسادة ،،

إن الجائحة الراهنة، كشفت عن تحديات جديدة في مجال الأمن الغذائي، وفرضت واقعها على العديد من الدول، وينبغي أن نضع ذلك بعين الاعتبار، خصوصا وأن توفر الغذاء خاضع لسلسلة مترابطة يتشارك فيها العالم أجمع، وأي اختلالٍ في انسيابية إمدادات الغذاء بين مواطن الإنتاج والمستهلكين سيؤدي لنتائجَ سلبية وعواقب وخيمة،

وهو أمرٌ يتطلب معه وضع التدابير والاحتياطات للتعامل مع الظروف الطارئة المختلفة.

وفي سبيل التضامن الإنساني، ولأننا لسنا بمعزل عن عالم يتأثر بعضه ببعض في القضايا المعيشية الأساسية، وباعتبارنا شركاء على هذه الأرض، ومتداخلون في مشاركة الموارد والفرص وصناعة المستقبل، فإننا بالتأكيد معنيون بالمستجدات التي تعيشها الشعوب إزاء ملف الغذاء، خصوصاً إذا عرفنا أن عاماً واحداً من الجائحة رفع عدد الأشخاص الذين يشرفون على المجاعة في العالم من 135 مليون شخصٍ إلى 275 مليون شخص مع حلول العام 2021م، مما يفرض الحاجة الملحة لتجاوز التحديات القائمة في معالجة الصعوبات الغذائية، وما يتصل بها من قضايا ترتبط بندرة الموارد المائية، والتغيرات المناخية والتصحر والزيادة السكانية المطردة، وذلك يفرض التكاتف الأممي لمساندة الدول والشعوب المتضررة، وهي رسالة إنسانية تعبر عن نهج مملكة البحرين، و ندأبُ على طرحها في المؤتمرات الإقليمية والعالمية.

وفي هذا السياق، ننظرُ بعين الإكبار والاعتزاز بالدور الإنساني التي تقوم بها المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، من جهود تضامنية، ومساهماتٍ مؤثرة، لإغاثة الشعوب المنكوبة، بتقديم المساعدات، وإقامة المشاريع التنموية لدعم المجتمعات المتضررة انطلاقا من الرؤية النبيلة لجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه لحفظ كرامة الإنسان

في كل مكان بالعالم، وإننا نؤيد ونشد على الأيدي الوطنية في مواصلة العمل لمساندة تلك الشعوب، ونجده واجبا ثابتا، تفرضه رابطة الأخوة الإنسانية.

السيدات والسادة،

إن اجتماعنا اليوم يجب أن يرسم تصورات مستقبلية لمسارات عملية، تجتمع عليها الجهود الوطنية كافة، من أجل تقديم حلولٍ فاعلة، وخلق مبادرات مبتكرة، إذ نتوخى من منتداكم الكريم، الوقوف على رؤية واضحة وشمولية، والخروج بتوصياتٍ مثمرة، سنعمل في مجلس النواب لإخضاعها للدراسة والبحث، والاستفادة من الأدوات الدستورية المتاحة، لتحويلها لبرامج عملٍ بالتعاون مع الحكومة الموقرة، دعما للمساعي الرامية لتعزيز الأمن الغذائي في مملكة البحرين.

ختاماً ،،،

أتقدم بالشكر الجزيل لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، لما يضطلع به من دورٍ في بناء رؤية علمية ذات إضافة نوعية، من خلال التقارير والبحوث الرصينة، والفعاليات والمنتديات الدالة على الحلول والمبادرات الخلاقة إزاء مختلف القضايا الحيوية، بما يشكل داعماً مؤثرا لصناع القرار في الوطن.

كما أعرب عن بالغ التقدير لجميع العاملين على إقامة وتنظيم هذا المؤتمر الهام، متمنية للمشاركين جميعا التوفيق والنجاح، والخلوص إلى نتائجَ ننفتح من خلالها على رؤى تطويرية تأخذ مسار العمل الوطني المشترك إلى آفاق أرحب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،